الأمم المتحدة
A/RES/69/238

الجمعية العامة

Distr.: General
29 January 2015

الدورة التاسعة والستون
البند ٢٤ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/69/473/Add.1*)]

٢٣٨/٦٩ - الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠١٤ المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٢٦/٦٧،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[(١)] والوثيقة الختامية المنبثقة عن المناسبة الخاصة لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[(٢)]،

وإذ تؤكد من جديد أهمية الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية الذي تضع الجمعية العامة من خلاله توجيهات أساسية على نطاق المنظومة في مجال السياسة العامة لأغراض التعاون الإنمائي وتحدد الطرائق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري،

وإذ تشير إلى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير التنسيق والتوجيه لمنظومة الأمم المتحدة بغية ضمان تنفيذ توجيهات السياسة العامة التي وضعتها الجمعية العامة على نطاق المنظومة وفقا لقراراي الجمعية ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

(١) القرار ١/٦٥.

(٢) القرار ٦/٦٨.

14-67815 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

و ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وقراريها ٢٢٦/٦٧ و ١/٦٨ المؤرخين ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وغيرها من القرارات ذات الصلة،

وإذ تؤكد من جديد أن الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ينبغي أن تكمُن، في جملة أمور، في طابعها العالمي والطوعي وفي تقديمها على شكل منح وفي حيادها وتعدد أطرافها، فضلا عن قدرتها على تلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج بطريقة مرنة، وأن الأنشطة التنفيذية تُنفذ لفائدة البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلب هذه الحكومات ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية،

وإذ تؤكد أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ينبغي أن تقدم إسهاما رئيسيا في تنفيذ الأهداف الطموحة والمحدثة للتحول الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بعد اعتمادها، وبالتالي ينبغي تعزيزها، بما يشمل قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يتسق مع ولايتها، على مساعدة البلدان في التصدي لتحديات التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأهمية الدور الحفاز للمساعدة الإنمائية الرسمية التي يمكن التنبؤ بها بالنسبة للتنمية الدولية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام ومذكرته المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام ٢٠١٤[٣]،

١ - **تحيط علما** بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن عملية اختيار المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وتعيينهم، بما في ذلك تهيئتهم وتدريبهم وتقديم الدعم لأعمالهم[٤]، وبمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على التقرير[٥]؛

٢ - **تحيط علما أيضا** بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن دورتها الثامنة عشرة[٦] وترحب بالقرارات التي اتخذت في تلك الدورة[٧]؛

---

(٣) A/69/63-E/2014/10 و A/68/658-E/2014/7.

(٤) A/69/125.

(٥) A/69/125/Add.1.

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/69/39).

(٧) المرجع نفسه، الفصل الأول.

٣ - **تشير** إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/١٤ المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وتعرب عن تقديرها للتوجيهات التي قدمها المجلس بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦؛

٤ - **تقر** بطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تبذل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها كل ما في وسعها لمواصلة تحسين أساليب الرصد وجمع البيانات بهدف المساهمة في زيادة تحسين النوعية التحليلية لتقرير الأمين العام عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٥ - **تؤكد** ضرورة تجسيد الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر على نحو أفضل، وكذلك أهمية التوصل إلى فهم مشترك فيما بين الدول الأعضاء وسائر الأطراف صاحبة المصلحة بشأن هذا الطابع المتعدد الأبعاد وتجسيده في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتدعو، في هذا الصدد، الدول الأعضاء إلى النظر في وضع قياسات تكميلية، بدعم من المجتمع الدولي، بما يشمل منهجيات ومؤشرات لقياس التنمية البشرية تعكس على نحو أفضل هذا الطابع المتعدد الأبعاد؛

٦ - **تؤكد من جديد** أهمية مساهمة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في تنمية القدرة الوطنية والفعالية الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في معالجة المجالات الرئيسية المحددة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وتشير في هذا الصدد إلى الطلب الذي وجهته إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل وضع نهج مشترك لقياس التقدم المحرز في تنمية القدرات، بما يشمل تدابير ترمي إلى كفالة الاستدامة، لكي تنظر فيه الدول الأعضاء، ووضع أطر محددة، بما يتسق مع ولاياتها، ترمي إلى تمكين البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلبها، من تحديد سبل تنمية قدراتها على تحقيق الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ورصد وتقييم نتائجها، وتدعو الأمين العام إلى أن يقدم معلومات مستكملة شاملة وقائمة على الأدلة بشأن التدابير المتخذة في هذا الصدد في تقريره السنوي لعام ٢٠١٥ عن تنفيذ القرار ٦٧/٢٢٦؛

٧ - **تطلب** إلى صناديق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبرامجها أن تنظر في النتائج والملاحظات المتصلة بنقص القدرات الوطنية الذي أكدت البلدان المستفيدة من البرامج مرارا ضرورة معالجته من خلال العمل في سياق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بوسائل منها تعزيز القدرات الوطنية واستخدامها، وأن تقدم تقارير إلى مجالس إدارتها في عام ٢٠١٥ تتضمن توصيات بشأن التنفيذ في هذا الصدد، وتدعو الوكالات المتخصصة إلى القيام بذلك؛

٨ - **تكرر التأكيد** على أن الموارد الأساسية لا تزال تمثل، بسبب عدم ارتباطها بأوجه إنفاق معينة، ركيزةَ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتسلّم في هذا الصدد بضرورة أن تتصدى مؤسسات المنظومة الإنمائية على الدوام لاختلال التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية وأن توافي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٥، في إطار التقارير التي تقدمها بانتظام، بمعلومات عن التدابير المتخذة لمعالجة هذا الاختلال؛

٩ - **تلاحظ بقلق** أن النسبة المئوية للموارد الأساسية في مجمل تمويل الأنشطة التنفيذية قد انخفضت، وتلاحظ أيضا أن الموارد غير الأساسية تمثل إسهاما كبيرا في قاعدة الموارد العامة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأنها تكمل الموارد الأساسية في الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مما يسهم بالتالي في زيادة مجموع الموارد، وتشير في الوقت نفسه إلى ضرورة جعل الموارد غير الأساسية أكثر مرونة واتساقا مع الخطط الاستراتيجية والأولويات الوطنية، وتسلّم بأن الموارد غير الأساسية لا تشكل بديلا عن الموارد الأساسية وبأنها تطرح تحديات، لا سيما التمويل المخصص المقيد مثل التمويل المقدم من جهة مانحة واحدة لمشروع محدد، حيث إنها قد تزيد تكاليف المعاملات وتؤدي إلى التجزؤ والتنافس والتداخل بين الكيانات وتثبط السعي نحو التركيز وتحديد الموقف الاستراتيجي والتماسك على صعيد المنظومة، وبأنها قد تخل أيضا بالأولويات البرنامجية التي تنظمها الهيئات والعمليات الحكومية الدولية؛

١٠ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في كفالة إدماج الموارد الأساسية وغير الأساسية المتوافرة والمتوقع توافرها في إطار متكامل للميزانية، استنادا إلى أولويات الخطة الاستراتيجية لكل منهما، وتشجع جميع الكيانات التي لم تضع بعد هذه الأطر المتكاملة على أن تفعل ذلك في دورة ميزانيتها المقبلة؛

١١ - **تشير** إلى ما أعربت عنه من قلق في قراريها ٦٧/٢٢٦ و ٦٨/٢٢٩ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إزاء عدم إحراز تقدم في وضع وتطبيق مفهوم ”الكتلة الحرجة“ من الموارد الأساسية، وتحيط علما في الوقت ذاته باعتماد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠١٤ المقررين ٢٠١٤/٢٤ و ٢٠١٤/٢٥ وباعتماد المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة المقرر ٢٠١٤/١٧، التي أشار فيها المجلسان إلى المبادئ المشتركة المتعلقة بمفهوم الكتلة الحرجة من الموارد والموارد الأساسية على نحو ما حددته صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وطلبا إلى الصناديق والبرامج وضع استراتيجيات لحشد الموارد وتقديمها كي تنظر فيها مجالسها التنفيذية في عام ٢٠١٥؛

١٢ - **تشدد** على ضرورة تفادي استخدام الموارد الأساسية أو العادية لدعم الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية أو الخارجة عن الميزانية، وتؤكد من جديد على ضرورة أن يستند المبدأ التوجيهي الذي ينظم تمويل جميع التكاليف غير البرنامجية إلى استرداد التكاليف بالكامل من مصادر التمويل الأساسية وغير الأساسية، بمعدل تناسبي، وتلاحظ في هذا الصدد الجداول الزمنية التي وافقت عليها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لإجراء تقييم مستقل وخارجي في عام ٢٠١٦ لاتساق المنهجية الجديدة لاسترداد التكاليف وانسجامها مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛

١٣ - **تحيط علما مع التقدير** بالأعمال التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي بذلت جهودا لمواءمة خططها الاستراتيجية وأطر عملها وميزانياتها مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات، وتشجع جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على اتخاذ خطوات أخرى في هذا الخصوص إن لم تكن قد فعلت ذلك؛

١٤ - **تسلم** بأهمية مواصلة تعزيز وتحسين التركيز على النتائج لدى إنجاز الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها لتدعم إلى أقصى حد الإسراع بوتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وبخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى التي تخلفت عن تحقيق الأهداف، وتدعم كذلك إلى أقصى حد إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٥ - **ترحب** بإدراج القضاء على الفقر في الخطط الاستراتيجية لبعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وفقا لولايتها، بوصفه الأولوية الرئيسية؛

١٦ - **تؤكد من جديد** دعوتها الواردة في قرارها ٢٢٦/٦٧ أن تعطي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأولوية القصوى للقضاء على الفقر، وتقر في هذا الصدد بطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تدرج في التقارير التي تقدمها بانتظام إلى المجلس معلومات عن الخطوات التي تتخذها، وفقا لولاياتها، بشأن تكثيف الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع، وبشأن تبادل الممارسات السليمة والدروس المستفادة والاستراتيجيات والبرامج والسياساتفي مجالات منها بناء القدرات وإيجاد فرص العمل والتعليم والتدريب المهني والتنمية الريفية وتعبئة الموارد بهدف القضاء على الفقر وتعزيز المشاركة الفعالة للفقراء في وضع هذه البرامج والسياسات وتنفيذها؛

١٧ - **تطلب** من كافة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تنظر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بعد اعتمادها، في سياق استعراضات منتصف المدة وإعداد الخطط والأطر الاستراتيجية، بهدف كفالة الاتساق والانسجام مع الخطة؛

١٨ - **تشير** إلى الطلبات الواردة في قرارها ٢٢٦/٦٧ بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتلاحظ في هذا الصدد التقدم الذي أحرزته بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساتها الرئيسية وأطرها الاستراتيجية وأنشطتها التنفيذية وميزانياتها، وترحب بالتوصيات والتدابير، حسبما وردت في المقرر ١/١٨ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب[٧]، التي ترمي إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بوسائل منها تحسين تخصيص الموارد على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يشمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٩ - **تشدد** على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، بل هو مكمل له؛

٢٠ - **تشير** إلى سياسة التقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتؤكد من جديد في هذا الصدد ما قررته في قرارها ٢٢٩/٦٨، أي إجراء تقييمين مستقلين نموذجيين على نطاق المنظومة في عام ٢٠١٤ بشأن الموضوعين المحددين في القرار، بشرط توفير وتوافر موارد من خارج الميزانية، على النحو المحدد في السياسة العامة، وتلاحظ بقلق عدم إحراز تقدم في هذا الصدد، وتكرر دعوة البلدان القادرة على المساهمة بموارد إضافية خارجة عن الميزانية إلى أن تفعل ذلك من أجل تنفيذ التقييمين في عام ٢٠١٥ بصورة فعالة وعاجلة، وتطلب إلى آلية التنسيق المؤقتة لتقييم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على نطاق المنظومة أن تقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ التقييمين خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠١٥؛

٢١ - **تقر** بالحاجة إلى إعادة النظر في تكوين وسير عمل الهياكل الإدارية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، و ترحب في هذا الصدد بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠١٤، وتدعو إلى التبكير بإدخال إصلاحات على تلك الهياكل الإدارية؛

٢٢ - **تؤكد من جديد** أهمية تحقيق التنويع في تكوين نظام المنسقين المقيمين من حيث التوزيع الجغرافي ونوع الجنس، وتؤكد من جديد أيضا أهمية مشاركة جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على قدم المساواة في نظام المنسقين المقيمين، وتطلب إلى

الأمين العام أن يبذل قصارى جهده في هذا الصدد لكفالة تطبيق هذه المبادئ بالكامل في سياق تعيين المنسقين المقيمين، وتشجع جميع الوكالات على تسمية مرشحين مؤهلين لمركز تقييم المنسقين المقيمين، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل البحث عن حلول بهدف تعزيز قدرتها على أن تستقدم وتنشر بكفاءة منسقين مقيمين لهم ما يكفي من الأقدمية والخبرة وتتوفر فيهم أعلى معايير النزاهة؛

٢٣ - **ترحب** بالحوارات التي أجريت في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠١٤ بشأن دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المشهد الإنمائي المتغير، وضرورة تكييف منظومة الأمم المتحدة لمواجهة التحديات الناشئة، وتؤكد من جديد في هذا الصدد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء حوار شفاف وشامل للجميع بمشاركة الدول الأعضاء وجميع الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة بشأن الموقع الذي يتعين أن تحتله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل، بهدف معالجة أوجه الترابط بين مواءمة المهام وممارسات التمويل وهياكل الإدارة في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك التبكير بإصلاح تكوينها وسير عملها، وقدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتأثيرها، ونُهج الشراكة والترتيبات التنظيمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتتطلع إلى إدراج هذه المناقشات في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة، كي تنظر فيه الدول الأعضاء وتتخذ إجراءات بشأنه خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات في عام ٢٠١٦، بغية أداء دور الجمعية العامة في تحديد التوجهات السياساتية الرئيسية على نطاق المنظومة في ما يتعلق بالتعاون الإنمائي والطرائق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري.

الجلسة العامة ٧٥
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤